الصخور، وأشعلوا أكواما من النفايات، واستخدم الجنود الاسرائيليون الغاز المسيل للدموع، وأطلقوا النار في الهواء. كذلك أغلقت ثانوية حلحول للبنات، وأغلقت مدارس أريحا وبيت ساحور الإضراب. كما فرضت السلطات العسكرية منع التجوّل في منطقة مخيم المعسكر في قرب البيرة بعد أن قذف الأهالي سيارات الجيش بالحجارة (**النهار**، ٨/١٢/١٩٨٠).

وقد علق وزير العدل موشي نسيم على قرار الابعاد بقوله: «إن دولة إسرائيل تعيش في وضع يجعل الأمور الأمنية هي الحاسمة، إلى درجة تقتضي تجاوز الأمور والاعتبارات السياسية. وقد ألفنا لأنفسنا أن إبعاد رئيسي بلديتين كان ناتجاً عن ضرورة المحافظة على الأمن، وإني مقتنع بأن ذلك لصالح السكان أيضاً؛ لأن مسألة تحريض السكان على العمل ضد سلامة المواطنين ستكون أضعف في غياب رئيس البلديتين المذكورين. وأعتقد، أن هذا القرار يجب ألاّ يؤثر على محادثات الادارة الذاتية، أو على اوضاع سياسية أخرى. فهو قرار يندرج في إطار صلاحية السلطة المسؤولة عن الأمن في إسرائيل». (ر.إ.، العدد ٢٢٢٥، ٩و٦/١٢/١٩٨٠). أمّا المحامية فيلتسيا لانغر فقالت: «ردّي هو الأسف الشديد، لأنني أعتبر هذا اليوم أسود للغاية بالنسبة للعدالة الاسرائيلية ولمحكمة العدل العليا. وأعتقد أن مستوانا السياسي لا يستطيع سوى الموافقة على قرارات الجيش والمحافظة على كرامته. وأعتقد أنه قد أبعد أشخاص من دعاة السلام أعلنوا أنهم مع التعايش ومع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ومع قيام علاقات حسن جوار معها». وأما رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، فيعتقد أن القرار سيتسبب في زيادة التوتر في المناطق المحتلة، وهو أمر غير مرغوب فيه لدى المواطنين أو لدى الحكومة. وأما رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فرأى أن القرار قد أحدث هزة عنيفة بين المواطنين العرب، وسيزيد من تعقيد الأمور بين الشعبين العربي واليهودي اللذين يتوقان إلى إحلال السلام العادل (**المصدر نفسه**).

وفي الأمم المتحدة، صادقت الجمعية العامة على مشروع قرار عنيف ضد اسرائيل، بسبب طردها لرئيسي بلديتي الخليل وحلحول. وقد دعت الجمعية العامة إسرائيل إلى إلغاء ذلك القرار وإعادة رئيسي البلديتين إلى مقرّيهما. وقد اقترعت ١١٧ دولة لصالح مشروع القرار ولم تعارضه سوى دولتين هما اسرائيل والولايات المتحدة، في حين امتنعت ٢٥ دولة عن التصويت، بينها دول السوق الاوروبية المشتركة التسع، وبعض الدول الغربية مثل كندا، وبعض دول أميركا اللاتينية. وقد ردّ سفير اسرائيل، لدى الأمم المتحدة، يهودا بلوم، بعد التصويت، واصفاً موضوع القرار، «بأنه ذريعة للموافقة على إدانة أخرى لاسرائيل لا قيمة لها». وشرح المندوب الاميركي موقف الولايات المتحدة من القرار فقال: «إن طرد رئيسي البلديتين كان عملاً غير شرعي، وكذلك اجراءات اسرائيل الأخرى في [المناطق المحتلة]». والجدير بالذكر، أن مشروع القرار، الذي صوت عليه، لا يتطرق إلى طرد رئيسي البلديتين فقط، بل احتوى أيضاً، بنود إدانة لاجراءات إسرائيل الاخرى في المناطق المحتلة، مثل تنكيل السلطات الاسرائيلية بطلاب مدارس الضفة الغربية. كما وردت في مشروع القرار، إشارة إلى النشاط غير المنظم الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية ضد جهاز التعليم في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

محاكمات واعتقالات

أثناء التظاهرات والاضطرابات التي حدثت في جامعة بيت لحم، قامت قوات الأمن باعتقال اثنين من الصحافيين كانا يغطيان الأحداث هناك. وقد أدّى ذلك إلى إثارة اهتمام منسق العمليات في المناطق المحتلة، الجنرال داني ماط الذي ناقش عدداً من الموضوعات من بينها مسألة وجود الصحافيين في المناطق التي يجري فيها نشاط أمني له علاقة بالتظاهرات. وكانت أوامر ماط واضحة وقاطعة، وهي تقضي بأن للصحافيين حرية كاملة بالعمل إلا عند الحاجة لإغلاق منطقة معينة بهدف السيطرة عليها. وقد تمّ التأكيد على هذه القواعد مجدداً، بعد أن أبدت قوات الأمن، في الآونة الأخيرة، شغفاً كبيراً، بطرد الصحافيين من أماكن الأحداث. وقد اعتقل، خلال الفترة الأخيرة، عدد من الصحافيين الأجانب، بقي عدد منهم في المعتقل، في حين صودرت من الآخرين أفلام تلفزيونية وصحافية (ر.إ.، العدد ٢٢٢٨، ٩و١٠/١٢/١٩٨٠). وأصدرت محكمة العدل